

أو النسبة إلى الثنائية هي جد طرق فكل ما يعلم فهو موجود ، ولو أننا سنرى فيها بعد أن القول بالوجود الواحد لا يقال على إطلاقه ، فيما يتعلق بالوجود ، فنحن نرى أفلاطون أولاً ينكر ألا يكون الوجود صفة عامة تجمع الأشياء كلها ، بل يجب أن يفرق بين نوعين من الوجود : وجود وبهذا قال أفلاطون بما قال به برمنيدس من الوحدة ، ولو أنه حدد هذه الوحدة وبين أنها لا تقال على وجه الإطلاق كما أن تلك الأهمية تنحصر أيضاً في أنه استطاع أن يضيف كل الأبحاث التي قال بها الفلاسفة المتقدمون إلى نظرية سقراط، لم يقل بالماهيات على أساس إمكان استخلاصها من المحسوسات ، وإنما قال بأن لهذه الماهيات استقلالاً ووجوداً ذاتياً تستقل به عن وجود غيرها من الأشياء التي تشارك فيها . فهو يقول بنفس هذه النظرية في صورة أخرى ، ثم نجد في هـ برمنيدس : (١٣٢) ح (أن الكلي والموجود شيء واحد وهنا يجب أن تشاءل عن الصلة بين هذا الكلي وبين الأشياء التي هو كلي بالنسبة إليها . فنجد أولاً أن هذا الكلي لما كان وجوده وجوداً ذاتياً ثابتاً ، ولهذا فإن للصور وجوداً في عالم معين مختلف عن عالم الجزئيات المشاركة للصور في ماهياتها وقد اختلف المؤرخون في طبيعة هذه الصور نفسها . وأرسطو نفسه الذي نقد نظرية الصور نقداً عنيفاً (وما بعد الطبيعة : م ١ ف ٩ ص ٩٩٠ وما يليها) ، وإذا قبل رداً على الاعتبار الأول إن الصور موجودة منذ الأزل بمثابة أفكار الله ، فإن هذا النقد يتجه في الأصل إلى فكرة وجود الماهيات في ذاتها منفصلة عن الموجودات فإنها لا تستطيع الحكم لأن كل حمل يقتضي وجود شيئين . فإن هذا القول نفسه غير ممكن إذا حسبنا الوجود وحدة لأننا قلنا هنا بصفتين ، وهذا الرأي غير صحيح ، فلا يمكن أن يضاف إلى الوجود غير الوجود وسقراط كان يجعل من الكلي ماهية ، ويقسم الوجود على هذا الأساس إلى ماهيات مختلفة بحسب اتفاق كل مجموعة من مجموعات الوجود في ماهية بالذات . لبقية الصور التي تأتي تحتها في سلم التصاعد. فإننا نجده في ، وإما أن تكون الصور نفسها أعداداً . فأفلاطون قد اضطر من ناحية إلى القول بأن الوجود ثابت تبعاً لنظريته في العلم ، كما أننا من ناحيتنا حين تعلمها نحن نفعل ؟ فالفعل إذن موجود . أي نسب إليه التغير والحركة . أن يقول بأن الصور ذات وجود ثابت ولكنه مضطر من ناحية أخرى أن يقول بأن الصور فاعلة وقابلة بالتالي للتغير فما وجه الاضطراب في هذا ؟ ولماذا اختلف أفلاطون في تفسيره عن الميغاريين والإيليين ؟ العلة في هذا أن الميغاريين والإيليين قد نظروا إلى الوجود في ذاته وبصرف النظر عن الأشياء المتحققة بالوجود : بينما أفلاطون ، وكان عليه أن ينظر إلى الصور بهاتين النظريتين المتعارضتين : النظرة الثابتة ، ويذكر عن اللا محدود أنه المادة لأنها قابلة لكل شيء . والنتيجة الأخيرة التي يمكن أن تستخلص من هذا كله هي أن الصور على كذلك فكيف نفسر هذا التناقض ؟ هنا يمكن أن تفسر ذلك أولاً بأن نقول – كما قال تسلا – إن فكرة العلة الفاعلية والعلة الصورية لم تكن واضحة عند أفلاطون كما هي واضحة عند عالم الصور : إذا كان أفلاطون قد أقام نظريته في الصور على أساس أنها الكليات التي تجمع بين الأشياء المختلفة من حيث إن هذه الأشياء تنصف بصفات مشتركة ، بل لكل شيء مهما كان شراً أو فيحاً أو باطلاً ، وإنما يتعداه أيضاً إلى النسب والإضافات . وبعد أن كان أفلاطون يقول إنه حتى الشعر أو القذارة نفسها لها صور ، أو لم يوضح بالفعل المقولات التي تحمل على الوجود كله، وإليها يرجع كل حمل على الوجود. فيقول: كما أن الشمس هي مصدر الضوء والحياة في هذا الوجود، كذلك الحال في عالم المثل : صورة الخير هي مصدر النور ومصدر الحياة بالنسبة إلى بقية الصور، فجميع الصور محلولة الصورة الخير، وهنا تعترضنا مسألة خطيرة كل الخطورة، ومعنى هذا أن علة العالم هي صورة الخير فكيف إذن نتصور الصلة بينها وبين الله ؟ هنا نجد أيضاً موقفين متعارضين الأفلاطون: فهو في محاوره مثل فيلابوس (٢٢) ح (أو السياسة (٥١٧) ب) يجعل صورة الخير والله شيئاً واحداً. ولكننا نجده مرة أخرى في طماوس (٣٧) ح (يقول إن هناك من ناحية : الصانع ومن ناحية أخرى الصور والصانع يخلق العالم بأن يتأمل الصور فالصور إذن موجودة إلى جانب الصانع أو الله . بينما نجد فكرة صورة الخير بوصفها علة الوجود فكرة واضحة في السياسة كل الوضوح، ولكننا نستطيع أن ترجع هذا الاختلاف في موقف أفلاطون فيها يتصل بالصلة بين صورة الخير وبين الله إلى نفس المنهج الأفلاطوني ،